وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 02 نوفمبر 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع قبل اجتماع «الفيدرالي» مع احتدام صراع الشرق الأوسط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية أمس الأربعاء قبل الاجتماعات الرئيسة للبنوك المركزية العالمية هذا الأسبوع، بما في ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، في حين تراقب السوق عن كثب أحدث التطورات في الحرب.

وبحلول الساعة 0726 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يناير 0.8 بالمئة، أو 66 سنتا، إلى 85.68 دولارا للبرميل، بعد أن تراجعت أكثر من واحد بالمئة يوم الثلاثاء. وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت لشهر ديسمبر على انخفاض أربعة سنتات عند 87.41 دولارا للبرميل عند انتهاء أجل العقد يوم الثلاثاء.

وربحت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.6 بالمئة، أو 52 سنتا، إلى 81.54 دولارا للبرميل بعد أن خسرت نحو 1.6 بالمئة في الجلسة السابقة. وانخفض كلا العقدين أكثر من 10 % في أكتوبر، وهو أسوأ شهر لهما منذ مايو.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في أواندا، في إشارة إلى اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة التي تحدد اتجاه السياسة النقدية الأميركية: «أسعار النفط الخام تستقر قبل تحديث الإصدار الرئيس من قبل وزارة الخزانة وقرار سعر الفائدة من اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة»، في إشارة إلى اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة التي تحدد اتجاه السياسة النقدية الأميركية. وقال «لا تزال المخاطر الجيوسياسية قائمة ويبدو أن ذلك يعوض بعض مستويات الإنتاج القياسية القادمة من الولايات المتحدة».

وارتفعت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بنحو 1.3 مليون برميل الأسبوع الماضي، في حين انخفضت مخزونات الوقود بنحو 360 ألف برميل، وفقا لمصادر السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء. وانخفضت مخزونات نواتج التقطير بنحو 2.5 مليون برميل.

وقالت إدارة معلومات الطاقة يوم الثلاثاء إن إنتاج الحقول الأميركية من النفط الخام ارتفع إلى مستوى قياسي شهري جديد في أغسطس عند 13.05 مليون برميل يوميا. وأظهرت البيانات ارتفاع الإنتاج بنسبة 0.7 % في أغسطس مقارنة بالشهر السابق. وكان أعلى مستوى شهري سابق في نوفمبر 2019، عندما وصل الإنتاج إلى 13.0 مليون برميل يوميا.

ولا يزال الارتفاع الشهري أقل من مستوى قياسي أسبوعي لإنتاج النفط الأميركي عند 13.2 مليون برميل يوميا، والذي سجله في الأسبوع المنتهي في السادس من أكتوبر. وانتعش الإنتاج في أكبر منتج للنفط في العالم ببطء على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث استخدمت الشركات أرباحا قياسية لزيادة توزيعات الأرباح وعمليات إعادة الشراء بدلا من الإنفاق

لزيادة الحفر والإنتاج بسرعة.

وفي تكساس، أكبر ولاية منتجة للنفط في الولايات المتحدة، ارتفع الإنتاج في أغسطس 0.5 بالمئة إلى مستوى قياسي شهري بلغ 5.63 مليون برميل يوميا، حسبما أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة. وفي نيو مكسيكو وداكوتا الشمالية، ارتفع الإنتاج إلى نحو 1.80 مليون برميل يوميا و1.22 مليون برميل يوميا على التوالي.

وارتفع إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات الـ 48 السفلى بالولايات المتحدة بمقدار 1.2 مليار قدم مكعب يوميًا إلى مستوى قياسي بلغ 116.3 مليار قدم مكعب يوميًا في أغسطس من 115.0 مليار قدم مكعب يوميًا في يوليو، وفقًا لتقرير الإنتاج الشهري 914 الصادر عن إدارة معلومات الطاقة. وتجاوز ذلك أعلى مستوى سابق على الإطلاق عند 115.2 مليار قدم مكعبة يوميا في مايو.

وفي أكبر الولايات المنتجة للغاز، ارتفع الإنتاج الشهري في أغسطس 0.9 % في تكساس إلى مستوى قياسي جديد بلغ 34.4 مليار قدم مكعبة يوميا، و0.5 % في بنسلفانيا إلى 20.9 مليار قدم مكعبة يوميا. وتجاوز ذلك أعلى مستوى سابق على الإطلاق عند 34.1 مليار قدم مكعبة يوميا في تكساس في يوليو، ويقارن مع مستوى قياسي بلغ 21.9 مليار قدم مكعبة يوميا في بنسلفانيا في ديسمبر 2021.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن الطلب على المنتجات الأميركية من الخام والمنتجات البترولية ارتفع في أغسطس إلى 20.88 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ أغسطس 2019. وزاد الطلب على بنزين السيارات إلى نحو 9.3 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ يونيو 2021.

ومن الممكن أن يؤدي رفع أسعار الفائدة بهدف ترويض التضخم إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتقليل الطلب على النفط، في حين أن خفض أسعار الفائدة لتحفيز الإنفاق قد يؤدي إلى زيادة استهلاك النفط.

ومن المتوقع أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي، الذي سينهي اجتماعه يوم الأربعاء، أسعار الفائدة ثابتة، وفقًا لاستطلاع أجرته أداة فيدواتش التابعة لسي ام إي.

وفي أوروبا، بلغ التضخم في منطقة اليورو في أكتوبرأدنى مستوى له منذ عامين، حيث انخفض إلى 2.9 % من 4.3 % في سبتمبر، حسبما أظهرت قراءة يوروستات الأولية، مما أدى إلى توقعات بأن البنك المركزي الأوروبي من غير المرجح أن يرفع أسعار الفائدة قريبًا. وسيجتمع بنك إنجلترا يوم الخميس.

وأظهر مسح خاص اليوم الأربعاء أن نشاط المصانع في الصين انكمش على غير المتوقع في أكتوبر، مما يزيد من الأرقام الرسمية المتشائمة الصادرة قبل يوم ويثير تساؤلات بشأن التعافي الاقتصادي الهش في بداية الربع الرابع. والصين هي أكبر مستورد للنفط في العالم.

ومن وجهة نظر أطول، يتوقع محللو جولدمان ساكس أن تصل أسعار خام برنت إلى 100 دولار للبرميل بحلول يونيو

القبل مع انخفاض المخزونات بلطف. وأضاف المحللون في مذكرة أنه في حين أن السوق تضيق الآن بوتيرة معتدلة، فإنها «قد تصبح ضيقة للغاية في مستقبل أبعد»، على الرغم من أن اتجاهات الإنتاجية والطلب على النفط ستكون حاسمة أيضًا.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، متعافية من أسوأ شهر لها خلال خمسة أشهر، حيث قام المتداولون بتسعير علاوة المخاطرة الأصغر من الحرب بين إسرائيل وحماس، مع تحول التركيز الآن إلى قرار الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة.

واستوعبت الأسواق أيضًا بيانات صناعية مختلطة إلى حد ما حول مخزونات النفط الأميركية، والتي أظهرت أنه بينما نمت المخزونات الإجمالية، انخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير بشكل حاد.

ومع ذلك، حذر البنك الدولي من أن الصراع قد يؤثر على إمدادات النفط ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار. لكن المنظمة تتوقع أيضا ضعف أسعار النفط حتى عام 2024، وسط تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

كما أثرت المخاوف من ضعف الطلب الصيني على أسواق النفط، بعد قراءات مخيبة للآمال لنشاط المصانع من أكبر مستورد للنفط في العالم يوم الثلاثاء. وقد أضافت القراءات، التي جاءت في أعقاب تقارير النشاط التجاري الكئيبة من منطقة اليورو، إلى المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وشهد النفط الخام درجة معينة من الشراء، حيث أعرب بعض المتداولين عن أملهم في أن تخفف الإمدادات المحدودة من ضعف الطلب في الأشهر المقبلة.

وقد أدى الضغط من الدولار إلى الحد من أي انتعاش كبير في أسعار النفط، حيث بقيت العملة الأميركية بالقرب من أعلى مستوى لها منذ 11 شهرًا تحسبًا لقرار بنك الاحتياطي الفيدرالي. وبعد رفع أسعار الفائدة بمقدار 500 نقطة أساس خلال العام الماضي، من المتوقع على نطاق واسع أن يبقي البنك المركزي أسعار الفائدة دون تغيير في ختام اجتماع في وقت لاحق من يوم الأربعاء.

ولكن من المتوقع أيضًا التأكيد على أن أسعار الفائدة ستظل أعلى لفترة أطول، وسط علامات أخيرة على التضخم الأميركي الثابت، وقوة سوق العمل، والمرونة الاقتصادية. كما ترك مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي الباب مفتوحًا لرفع أسعار الفائدة مرة أخرى على الأقل هذا العام، والتي من المحتمل أن تأتي خلال اجتماع ديسمبر. ومن المتوقع أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى إعاقة النشاط الاقتصادي في الأشهر المقبلة، مما قد يؤثر على الطلب في أكبر مستهلك للوقود في العالم.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء أن مخزونات النفط الأميركية ارتفعت على الأرجح 1.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 27 أكتوبر، وهو أقل قليلا من المتوقع. وانخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير بشكل حاد، على الرغم من أن هذا يمكن أن يعزى إلى حد كبير إلى أنشطة الصيانة بين المصافي. وعادة ما يضعف الطلب على الوقود في الولايات المتحدة قرب نهاية العام حيث يثني فصل الشتاء عن القيادة.

وكانت أسعار النفط تراجعت في ختام تداولات يوم الثلاثاء مع تراجع قلق الأسواق بشأن تعطل الإمدادات المحتمل بسبب

الصراع في الشرق الأوسط وبيانات تظهر ارتفاع إنتاج أوبك والولايات المتحدة.

وكان التداول متقلبًا مع ارتفاع الأسعار بما يصل إلى دولار واحد خلال الجلسة، لكن الأسعار ظلت أقل من 90 دولارًا للبرميل. وقال متحدث باسم حماس إنها ستطلق سراح عدد من الأسرى الأجانب في الأيام المقبلة. وقال فيل فلين المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب «لقد استقطعنا بعض علاوة الحرب من الأسعار».

وارتفع إنتاج أوبك من الخام 180 ألف برميل يوميا في أكتوبر، مدفوعا بشكل رئيس بنيجيريا وأنغولا. وقالت إدارة معلومات الطاقة إن إنتاج الحقول الأميركية من النفط الخام ارتفع أيضًا إلى مستوى قياسي شهري جديد في أغسطس عند 13.05 مليون برميل يوميًا.

وأثارت بيانات النشاط الصناعي وغير التصنيعي التي جاءت أضعف من المتوقع في الصين المخاوف من تباطؤ الطلب على الوقود من ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم. وبلغ التضخم في منطقة اليورو في أكتوبر أدنى مستوى له في عامين، إذ انخفض إلى 2.9 % من 4.3 % في سبتمبر، وفقاً لتقديرات أولية من يوروستات. وهذا يعني أنه من غير المرجح أن يرفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في أي وقت قريب.

وأظهر استطلاع أن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي سيبقي أسعار النفط الخام دون 90 دولارا للبرميل هذا العام والعام المقبل ما لم يجذب الصراع بين إسرائيل وحماس المزيد من الدول في الشرق الأوسط ويؤدي إلى تفاقم نقص الإمدادات. وظل المستثمرون حذرين من احتمال دخول دول أخرى في الصراع.

وقالت فيونا سينكوتا، كبيرة محللي الأسواق المالية في سيتي إندكس: «في حين أن تطورات الشرق الأوسط لم تؤثر بعد على النفط، مع تكثيف الغزو البري، فإن خطر تورط إيران يرتفع، مما يثير مخاوف بشأن نقص الإمدادات».

ورفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الدعوات لوقف القتال لتخفيف الأزمة الإنسانية، في الوقت الذي هاجمت فيه القوات الإسرائيلية حماس في شبكة الأنفاق تحت القطاع الفلسطيني. وبالنظر إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الذي ينتهي يوم الأربعاء، يتوقع المحللون أن يبقي البنك المركزي أسعار الفائدة ثابتة.

ومن المحتمل أن ترتفع مخزونات النفط الخام الأميركية بما يصل إلى 1.3 مليون برميل الأسبوع الماضي، مما أدى إلى زيادة أخرى أيضًا في مركز التخزين المرتبط بتسليم عقود النفط المتداولة في بورصة نيويورك التجارية، حسبما ذكر معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء.

وأظهر تقرير المخزون الأسبوعي الصادر عن معهد البترول الأميركي أن انخفاضات شوهدت في مخزونات البنزين، منتج وقود السيارات الرئيسي في الولايات المتحدة، ونواتج التقطير، وهي مادة خام للديزل ووقود التدفئة.

وعادة، في هذا الوقت من العام، يكون الطلب على وقود السيارات أقل في الولايات المتحدة حيث يقوم الأميركيون بقيادة سيارات أقل مع انتقال الطقس من الخريف إلى الشتاء. ولكن مع قيام صناعة التكرير بالصيانة الموسمية، فإن

الانخفاضات الأكبر من المعتاد في مخزونات الوقود شائعة أيضًا مع حدوث عمليات تجديد محدودة.

انخفض رصيد مخزون النفط الخام الأميركي بمقدار 1.347 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 27 أكتوبر، وفقًا لمعهد البترول الأميركي. ويتناقض ذلك مع انخفاض قدره 2.668 مليون برميل في الأسبوع السابق حتى 10 أكتوبر، والذي نتج إلى حد كبير عن الانخفاض الحاد في الصادرات.

وبغض النظر عن بناء الخام الرئيسي، أشار معهد البترول الأميركي إلى زيادة أسبوعية ثانية على التوالي في المخزون في مركز تخزين كوشينغ بولاية أوكلاهوما والذي يعمل كنقطة تسليم للعقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي المتداولة في بورصة نيويورك التجارية.

وانخفضت مستويات تخزين كوشينغ بشكل كبير هذا العام، مما أثار مخاوف من أنها قد تصل إلى هذه المستويات المنخفضة الحرجة لتعقيد العمليات في مركز التخزين. ومع ذلك، شهد مركز التخزين الأسبوع الماضي مكاسب صافية قدرها 0.375 مليون برميل، إضافة إلى زيادة الأسبوع السابق البالغة 0.513 مليون.

ومن ناحية الوقود، أعلنت مجموعة تجارة النفط عن انخفاض مخزون البنزين بمقدار 0.357 مليون برميل وانخفاض مخزون نواتج التقطير بمقدار 2.313 مليون برميل. في الأسبوع السابق، شهد البنزين عجزًا بمقدار 4.169 مليون برميل بينما شهدت نواتج التقطير انخفاضًا بمقدار 2.313 مليون برميل.

وتعد بيانات معهد البترول الأميركي بمثابة مقدمة لبيانات المخزون الرسمية المستحقة من إدارة معلومات الطاقة الأميركية، أو إدارة معلومات الطاقة، يوم الأربعاء.

تباطؤ الطلب الآسيوي على وقود الطائرات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

من المرجح أن يظل انتعاش الطلب الآسيوي على وقود الطائرات بطيئًا حتى نهاية عام 2023 تقريبًا بسبب الاستهلاك الفاتر وتوافر إمدادات جيدة من الصين، ولكن مع تعافي اقتصاد البلاد من مشكلات كوفيد19-، فإن التوقعات طويلة المدى لوقود الطائرات متفائلة، وفقا لمصادر الصناعة.
وقد وقع السوق الآسيوي لوقود الطائرات في فترة هدوء ممتدة على خلفية موسم الطلب على السفر الموسمي خارج أوقات الذروة، مما أدى إلى تقليص شركات الطيران سعة المقاعد في كلا القطاعين المحلي والدولي. وأظهرت أحدث البيانات من شركة السفر او ايه جيه، أنه خلال الأسبوع الذي يبدأ في 23 أكتوبر، انخفض عدد مقاعد شركات الطيران العالمية بمقدار 1.1 مليون، أو 1 %، خلال الأسبوع إلى 108.3 مليون.

كما تأثر الطلب الإقليمي أيضًا، حيث ارتفع الطلب على الكيروسين من شمال شرق آسيا على خلفية شتاء معتدل بسبب ظاهرة النينيو، حيث قالت العديد من مصادر الصناعة إن موسم زيت التدفئة قد يبدأ في أوائل نوفمبر.

وقال المشاركون في السوق الآسيوية في الأسبوع الذي يبدأ في 23 أكتوبر إن أحجام التصدير الجيدة لوقود الطائرات من الصين أثرت أيضًا على نواتج التقطير المتوسطة. وقال تاجر مقيم في سنغافورة: «المعنويات ضعيفة للغاية - في حين أن صادرات الصين من المنتجين الآخرين (زيت الغاز والبنزين) أقل، فإن وقود الطائرات ثابت على ارتفاعه على الأقل حتى أكتوبر، مما يضيف بعض الضغوط في السوق».

واتفق معه مشارك آخر في السوق، قائلًا إن حجم الصادرات من الصين، على الأقل حتى أكتوبر، يفرض المزيد من الضغوط الهبوطية على السوق. وقال التاجر الإقليمي: «مع عدم وجود دفعة رابعة من أحجام صادرات الحصص، ستكون أحجام [وقود الطائرات] في شهري نوفمبر وديسمبر أقل [من الصين]، ولكن حتى ذلك الحين، فإن هذا لن يؤدي إلا إلى تقليص الطول الزائد في السوق».

ويتوقع المشاركون في السوق أن تنخفض تدفقات وقود الطائرات من الصين إلى نحو 1.4 مليون طن متري في نوفمبر، بانخفاض 26.3 % عن الصادرات المخطط لها في أكتوبر والتي تبلغ نحو 1.9 مليون طن متري.

وقالت مصادر صناعية إن هذا الانخفاض يأتي مع استخدام ما يقرب من 80 % من حصص التصدير الثلاثة للصين، مع احتمال عدم كفاية حصص التصدير في الربع الرابع. وأظهرت بيانات الإدارة العامة للجمارك الصادرة في 18 أكتوبر أن صادرات الصين من وقود الطائرات في سبتمبر بلغت 1.45 مليون طن متري.

وقامت بلاتس بتقييم الفارق النقدي لشحنات وقود الطائرات للتحميل من سنغافورة عند أدنى مستوى جديد خلال

شهرين قدره 60 سنتًا للبرميل مقارنة بمتوسط تقييم بلاتس لوقود الطائرات عند الإغلاق الآسيوي في 24 أكتوبر، حسبما أظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال كومموليوميتي إنسايتس، بانخفاض 6 سنتات للبرميل عن اليوم السابق.

وخلال الشهر حتى الآن، بلغ متوسط الفارق النقدي زائدًا 94 سنتًا للبرميل، بانخفاض عن متوسط زائد 2.26 دولار للبرميل في سبتمبر وزائد 1.67 دولار للبرميل في المتوسط في أغسطس. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن الفارق النقدي المقدر كان أقل آخر مرة عند زائد 32 سنتًا للبرميل في 4 أغسطس.

وقالت جريس لي، كبيرة محللي الأبحاث في ستاندرد آند بي جلوبال: «على الرغم من أنه لا يزال هناك مجال لنمو السفر الدولي من مستويات ما قبل الوباء، إلا أن إجمالي معدل دوران ركاب الطيران، بما في ذلك المحلي والدولي، عاد إلى حد كبير إلى مستويات ما قبل فيروس كورونا».

وقالت «ستستغرق الرحلات الجوية عبر الحدود بعض الوقت للتعافي بسبب القيود في جانب العرض، بما في ذلك توافر الرحلات الجوية وقضايا أخرى مثل ضعف اليوان، وقد يأتي المزيد من النمو على حساب بعض الاعتدال في السفر الداخلي. وأضافت لي: «الآن نعتقد أن القضايا الاقتصادية، علاوة على الموسمية والسياسة، سيكون لها تأثير أكبر على توقعات الطلب على النفط في الصين».

وردد المشاركون في السوق مشاعر مماثلة، حيث أعرب البعض عن أملهم في أن تؤدي التحسينات الإضافية في قطاع الطيران الصيني إلى إعطاء دفعة شاملة للمنطقة. وقال أحد المشاركين في السوق في أكتوبر: «بالنسبة للعام المقبل، الصورة العامة هي أن الصين ستصدر كميات أقل، وهذا ما لدينا في سجلاتنا في الوقت الحالي، لذلك هناك وجهة نظر مفادها أنه سيكون هناك دعم أكبر من هذا العام». وقال التاجر «ربما لا تزال الصين تواجه بعض الرياح المعاكسة لأن وضعها الاقتصادي ليس جيدا للغاية، لكن على الأقل بمجرد أن يستقر اقتصادها، ستكون هناك فرصة أكبر لتشديد الطلب»، مضيفا أنه في حين أن قطاع الطيران في آسيا كان متخلفاً عن أوروبا من حيث التعافي، فمن الممكن أن تقطع المنطقة خطوات كبيرة نحو سد الفجوة في عام 2024.

وقال ستيفن إينيس، الشريك الإداري لإدارة الأصول لدلا «اس بي آي»، في مذكرة، إن استقرار الاقتصاد الصيني تتم مراقبته عن كثب، حيث قام الرئيس الصيني شي جين بينغ بزيارة غير مسبوقة للبنك المركزي في البلاد.

وقال إينيس: «إن زيارة شي لبنك الشعب الصيني كانت علامة على أن الحزب الشيوعي الصيني يشعر بقلق متزايد بشأن الاقتصاد وقد يسن إجراءات تحفيزية كبيرة». «وكان هذا مهمًا بشكل خاص بعد الأخبار التي تفيد بأن بكين تخطط للموافقة على ما يقرب من تريليون يوان (136.77 مليار دولار) في إصدار ديون سيادية إضافية، مع تخصيص العائدات لمختلف مشاريع البنية التحتية.»

لكن لا يزال وقود الطائرات يلهب الطلب على النفط لمتوسط 7 مليون برميل يومياً في 2023، وفقاً لمزود بيانات الطيران العالمي رداربوكس. ومن المتوقع أن يكون وقود الطائرات المحرك الرئيسي لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2023 للعام الثاني على التوالي، حيث تلحق آسيا الآن بالركب بعد تخلفها عن بقية العالم في عام 2022. لكن انتعاش السفر

الجوي العالمي - المحرك الرئيسي لنمو الطلب على النفط هذا العام - لا يعني أن الطلب على الطائرات سوف يستمر لبعض الوقت، وفقًا لمراقبي السوق. وفي الصين، أصبحت الطائرة المتوسطة أكثر كفاءة في استهلاك الوقود مع دخول طائرات جديدة إلى الأسطول العالمي على مدى السنوات الثلاث الماضية. وتم أيضًا إيقاف المزيد من الطائرات القديمة أثناء الوباء لإفساح المجال لطائرات جديدة، مما ساعد أيضًا على تحسين متوسط كفاءة وقود الأسطول. ونظرًا لأن الطائرات الأحدث والأكثر كفاءة في استهلاك الوقود تحل محل الطائرات القديمة، فإن التحسينات العادية في كفاءة الأسطول العالمي تقدر بنحو 2 % سنويًا، وفقًا لاتحاد النقل الجوي الدولي. ونتيجة لذلك، يتوقع المحللون في ستاندرد آند بورز جلوبال أن يرتفع الطلب العالمي على وقود الطائرات إلى متوسط 6.95 مليون برميل في اليوم في عام 2023، بزيادة 840 ألف برميل في اليوم على أساس سنوي ولكن لا يزال أقل بنسبة 13 % من مستويات عام 2019 البالغة 8 ملايين برميل يومياً. ومن المتوقع أن يتعافى الطلب العالمي على وقود الطائرات تمامًا إلى متوسط مستويات عام 2019 البالغ نحو 8 ملايين برميل في اليوم في عام 2027.

في حين أن استمرار تعافي الطيران من الوباء لا يزال يمثل موضوعًا أساسيًا لتوقعات الطلب على الطائرات، ولا يزال هناك ضعف أساسي أمام الركود الاقتصادي العالمي. وقال آلان ستروث، مدير الاقتصاد الكلي والطلب على النفط في اس آند بي قلوبال: «لا يزال هناك مستودع كبير للطلب المكبوت على السفر، على الصعيدين المحلي والدولي». «فيما تنطلق أسعار الطائرات الآن بشكل عام، وهو أمر إيجابي للمسافرين بغرض الترفيه من حيث التكلفة. ومع ذلك، إذا عادت أسعار الوقود للارتفاع أو ضعف الدخل التقديري والعمالة بشكل كبير، فإن عوامل الحمولة المنخفضة قد تتطلب جداول زمنية مخفضة واستهلاك أقل للوقود بطبيعتها». وفيما تراجعت مخزونات نواتج التقطير، ارتفع الطلب على وقود الطائرات في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى له منذ ديسمبر 2019. وقال محللو مجموعة إيه إن زد المصرفية المحدودة، إنه لا تزال الخلفية الاقتصادية غير المؤكدة تلقي بظلالها على آفاق المستقبل.

ودفعت تلك التطورات موردو وقود الطائرات في الشرق الأوسط للعمل على تعزيز الصادرات إلى أوروبا للاستفادة من الطلب المتزايد على السفر الجوي. وقال تاجر في شركة تكرير شرق أوسطية «لا أعتقد أن العقوبات الروسية تؤثر على تدفقات الطائرات على الإطلاق».

وتراوحت واردات وقود الطائرات في شمال غرب أوروبا بين 200,000 و300,000 برميل في اليوم في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023، مع ما يقرب من نصف التدفقات الواردة من الشرق الأوسط. وكانت السعودية من أكبر المصدرين، بينما جاء النصف الآخر من التدفقات من آسيا.

وقال التجار إن متطلبات وقود الطائرات من الغرب من المرجح أن تزداد قوة، مدفوعة بمزيج من العطلات الدولية والإقليمية. وقال متعاملون إن انتعاش الطلب على وقود الطائرات في أوروبا، مدفوعًا بأنماط السفر الموسمية، وانخفاض المخزونات، ونقص الإمدادات المحلية، أدى إلى جذب ثابت لشحنات الشرق الأوسط. ويتوقع معظم التجار أن التدفقات التجارية بين الشرق الأوسط وأوروبا لن تتأثر في الغالب برغم الحظر الأوروبي على النفط الروسي، بسبب انخفاض اعتماد أوروبا على صادرات وقود الطائرات الروسية.

وقدرت جلوبال بلاتس واردات أوروبا من وقود الطائرات من روسيا بنحو 10,000 برميل في اليوم خلال الفترة من يناير

إلى أبريل. حتى إذا تمت الموافقة على حظر أوروبا على وقود الطائرات الروسية، فقد لا يؤدي ذلك إلى سحب كبير للبراميل من الشرق الأوسط. ومن المتوقع تدشين مصافي اقليمية ضخمة في المنطقة في النصف الثان من 2023، ويتوقع أن تضيف كميات جيدة من وقود الطائرات إلى السوق، مما يقلل من احتمالية حدوث تأثير كبير على العرض. إلى ذلك، سجلت خطوط لاتام الجوية التشيلية يوم الاثنين صافي ربح قدره 232 مليون دولار في الربع الثالث، مدعومة بارتفاع إيرادات الركاب والتحول من الخسارة في نفس الفترة من العام الماضي عندما كانت شركة الطيران لا تزال في إجراءات الإفلاس. ويعكس هذا الربح، الذي تجاوز إجماع المحللين، خسارة صافية بلغت 296 مليون دولار في العام السابق، مع قفزة إيرادات الركاب بنسبة 26 %. وقالت خطوط لاتام إن كيلومترات المقاعد المتاحة، وهو مقياس لمقاعد شركة الطيران مضروبة في الكيلومترات المقطوعة، ارتفعت بنسبة 15 %، مع حدوث انتعاش خاصة في الرحلات الدولية.

الاستدامة ركيزة أساسية في رؤية المملكة 2030

الرياض

تعد الاستدامة ركيزة أساسية في رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وتسعى المملكة جاهدة نحو مستقبل يضمن الحياد الصفري للكربون بحلول عام 2060، ومع الالتزام بالطاقة النظيفة والاستدامة تتجه المملكة بخطوات واثقة نحو مواجهة تحديات الطاقة وتغيرات المناخ، من خلال حلول مبتكرة تشمل الاقتصاد الدائري للكربون، وتنويع مصادر الطاقة، حيث تطمح لأن تمثل الطاقة المتجددة 50% من استخداماتها بحلول عام 2030.

تتبنى المملكة رؤية شمولية للنظم البيئية من خلال الزراعة المستدامة وحماية البيئة الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي، ويشمل ذلك إنشاء محميات للحياة الفطرية ومبادرات السياحة المستدامة التي تحمي الأنواع المهددة بالانقراض وتحافظ على المناظر الطبيعية للمملكة، حيث تسهم رؤية السعودية 2030 في تطوير المدن والارتقاء بجودة الحياة من خلال مستقبل أخضر مستدام يعزز الحياة الحضرية، ويوفر مساحات خضراء شاسعة وفرصًا للتواصل مع الطبيعة.

تسعى المملكة إلى الارتقاء بجودة الحياة وحماية أجيال المستقبل سواء داخل المملكة أو خارجها، إذ باتت مظاهر التصحر والعواصف الرملية، وشحّ الموارد المائية العذبة، والارتفاع المستمر في درجات الحرارة، والظواهر المناخية المتطرفة، تؤثر سلباً على الظروف المعيشية والفرص المتاحة لسكان المنطقة. لذلك، نحن بحاجة ماسة إلى نهج شامل يراعي خصوصيات المنطقة ويجمع كافة فئات المجتمع. وتفخر المملكة بدورها المحوري في قيادة جهود التعاون الدولي الرامية لبناء مستقبل أكثر استدامة للعالم أجمع للمضي نحو الحقبة الخضراء القادمة.

يشار إلى أن مبادرة السعودية الخضراء قد انطلقت في عام 2021، بهدف توحيد وتوسيع نطاق العمل المناخي في المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع رؤية 2030. وتعكس البرامج والمشاريع المندرجة تحت مظلة مبادرة السعودية الخضراء التزام المملكة بمكافحة ظاهرة تغيّر المناخ ومعالجة التحديات البيئية الإقليمية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وهبوب العواصف الترابية والتصحر.

وأسهمت مبادرة السعودية الخضراء منذ إطلاقها في زراعة أكثر من 18 مليون شجرة منها 13 مليون شجرة مانجروف، وإطلاق 17 برنامجاً بيئياً جديداً في جميع أنحاء المملكة، بهدف استعادة المساحات الخضراء الطبيعية ومواجهة تبعات تغير المناخ. ويمثل استصلاح أراضي الغابات الرطبة في المملكة طريقة طبيعية فعالة لمنع تآكل السواحل ومكافحة تغير المناخ، حيث تمتص هذه الأشجار كميات كبيرة من الكربون تصل إلى خمسة أضعاف ما تمتصه الغابات الاستوائية. كما أعلنت نيوم عن عزمها استصلاح 1.5 مليون هكتار من الأراضي، وزراعة 100 مليون شجرة محلية بحلول عام 2030 في إطار إسهامها في تحقيق هدف زراعة 10 مليارات شجرة.

الضبابية تسيطر على سوق النفط .. محفزات انخفاض الأسعار تعزز نمو الإنتاج الأمريكي
أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

استمرت حالة الضبابية والتقلبات السعرية في السيطرة على سوق النفط الخام، التي ترزح تحت وطأة تداعيات الحرب في الشرق الأوسط، وسط توقعات من البنك الدولي بأن تدفع الحرب الأسعار إلى 150 دولارا للبرميل إذا انتشرت في جميع أنحاء المنطقة.

ولجأ التجار القلقون بشأن السياسات المالية العالمية إلى عمليات بيع واسعة النطاق في الأسبوع الماضي، ما أدى إلى توسيع سلسلة البيع إلى أربعة من الأسابيع الخمسة الماضية.

ويقول لـ «الاقتصادية» محللون نفطيون «إن أسعار النفط تتأرجح بشدة، حيث تخوض أسعار الفائدة مقابل تداعيات الحرب في الشرق الأوسط معركة مستمرة دون رؤية واضحة لأي منهما قد تكون له اليد العليا في التأثير الأكبر في مسار أسعار النفط الخام، وذكروا أن السيناريو الأساسي لأسعار النفط في العام المقبل يبقى هو السيناريو الذي تنخفض فيه الأسعار بالفعل بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي حيث يبلغ المتوسط في غياب انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط 81 دولارا للبرميل، بحسب تقارير دولية.

ولفت المحللون، إلى أن أسعار الفائدة ستظل هي السلاح المفضل لدى البنوك المركزية في مواجهة التضخم، لكن حتى هذه البنوك تدرك أن استخدام هذا السلاح لا بد أن يكون مقتصدا خشية أن يحقق عكس الهدف، مرجحين أن يكون لقرار إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير تأثير إيجابي في أسعار النفط.

في هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة «إن السوق النفطية في حالة توتر مستمر، لكنها بدأت تتلقى إشارات إيجابية تعزز التفاؤل وتدحض المخاوف، خاصة المتعلقة بالوضع في الشرق الأوسط التي تدعم توقعات بأن الصراع سينتهي دون أن ينتشر، وهو ما يدفع الأسعار إلى الانخفاض، لكن بشكل عام يبقى النفط الخام على حالة التأرجح في المستقبل المنظور».

ولفت إلى تعرض أسعار النفط مرة أخرى للضغوط بسبب حالة عدم اليقين بشأن الاقتصاد الصيني حيث أثار أحدث بيانات التصنيع مخاوف الطلب، مشيرا إلى تراجع المعنويات الهبوطية حول الاقتصاد الصيني في الأشهر الأخيرة، لكن بيانات نشاط التصنيع لشهر أكتوبر ستعيد بلا شك مسألة ضعف الطلب الصيني إلى أجندة النفط الخام العالمية.

ويرى، سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، أنه على الرغم من التركيز المبرر على مخاطر العرض، فإن المخاوف الكلية المتزايدة أصبحت عوامل أكبر في وجهات النظر المتعلقة بالنفط، خاصة المخاطر الصعودية المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط.

وأضاف، أنه «من غير المتوقع انقطاع الإمدادات دون تصعيد واسع في المنطقة ولا سيما مع الحاجة الملحة إلى حل كامل للصراع من أجل استنزاف علاوة المخاطر المؤثرة بقوة في أسعار النفط الخام».

بدوره، يقول أندريه يانييف المحلل البلغاري والباحث في شؤون الطاقة «إن المحفزات والدوافع الإضافية لخفض الأسعار قد تعززان نمو الإنتاج في الولايات المتحدة وبحر الشمال والبرازيل المقترن باحتمال تخفيف قيود خفض الإنتاج من جانب

تحالف (أوبك+) خلال الاجتماع الوزاري الموسع للتحالف المقرر له نهاية الشهر الجاري».

وأشار إلى أنه قبل 7 أكتوبر الماضي أدت التخفيضات الطوعية لـ«أوبك+» وسحب مخزونات الخام العالمي وانخفاض مخزونات كوشينج إلى دعم النفط الخام قبل أن تؤدي السياسة النقدية المتشددة والمخاوف بشأن الطلب إلى عكس مكاسب الربع الثالث.

وتتفق ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام مع أن سوق النفط تواجه صعوبة في كيفية تسعير الوضع مع علاوة مخاطر قليلة إلى حد ما في الوقت الحالي، معتبرة أبرز العوامل التي تحد من مكاسب النفط الخام هي أسعار الفائدة الأمريكية وسوق العقارات الصينية المتعثرة.

وأبرزت بيانات صادرة عن وكالة الطاقة الدولية إشارة إلى ظهور أدلة على تدمير الطلب، مع صدور بيانات أولية تظهر أن إنتاج الولايات المتحدة قد يتجه مستقبلا نحو الانخفاض، خاصة مع هبوط استهلاك البنزين إلى أدنى مستوياته في عقدين، بينما في المقابل رصدت البيانات أن نمو الطلب المزدهر في الصين والهند والبرازيل يمثل زيادة قدرها 2.3 مليون برميل يوميا إلى 101.9 مليون برميل يوميا في 2023 وتمثل الصين 77 في المائة منها.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة قبيل اجتماعات بنوك مركزية عالمية رئيسة هذا الأسبوع بينها «الفيدرالي» الأمريكي، فيما تراقب السوق من كثب مستجدات الصراع بين إسرائيل وحماس.

وبحلول الساعة 03:30 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يناير 0.3 في المائة، أو ما يعادل 28 سنتا، إلى 85.30 دولار للبرميل، بعد أن تراجعت أكثر من 1 في المائة الثلاثاء وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت لشهر ديسمبر أربعة سنتات لتسجل عند التسوية 87.41 دولار للبرميل مع انقضاء أجل العقد الثلاثاء.

وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 0.2 في المائة، أو 16 سنتا، إلى 81.02 دولار للبرميل، بعد أن خسرت نحو 1.6 في المائة في الجلسة السابقة.

وذكرت مصادر في السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي الثلاثاء أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة ارتفعت نحو 1.3 مليون برميل الأسبوع الماضي، في حين انخفضت مخزونات الوقود بنحو 360 ألف برميل وانخفضت مخزونات نواتج التقطير نحو 2.5 مليون برميل.

وفي أوروبا، بلغ التضخم في منطقة اليورو في أكتوبر أدنى مستوى منذ عامين، إذ انخفض إلى 2.9 في المائة من 4.3 في المائة في سبتمبر بحسب قراءة أولية لمكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي «يوروستات» ما أدى إلى توقعات تستبعد رفع المركزي الأوروبي أسعار الفائدة قريبا.

وأظهر مسح خاص أمس، انكماش نشاط المصانع في الصين على غير المتوقع في أكتوبر، بعد أرقام رسمية متشائمة صدرت في اليوم السابق، ما يثير تساؤلات بشأن التعافي الاقتصادي الهش في بداية الربع الرابع. والصين هي أكبر مستورد للنفط في العالم.

من جانب آخر، حجبت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» سعر سلتها التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة، بسبب العطلة العامة في النمسا.

النفط يعمق المكاسب.. برنت فوق 85 دولاراً

عكاظ

ارتفعت أسعار النفط، أمس، قبيل اجتماعات بنوك مركزية عالمية رئيسية الأسبوع الحالي، بينها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فيما تراقب السوق عن كثب مستجدات الصراع بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت تسليم شهر يناير القادم 0.56%، أو ما يعادل 74 سنتاً، إلى 85.49 دولار للبرميل، بعد أن تراجعت أكثر من 1% أمس الأول (الثلاثاء)، وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت لشهر ديسمبر القادم 4 سنتات لتسجل عند التسوية 87.41 دولار للبرميل مع انقضاء أجل العقد، أمس الأول.

وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 0.44%، أو 38 سنتاً، إلى 81.38 دولار للبرميل، بعد أن خسرت نحو 1.6% في الجلسة السابقة.

وذكرت مصادر بالسوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي، أمس، أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة ارتفعت نحو 1.3 مليون برميل الأسبوع الماضي، في حين انخفضت مخزونات الوقود بنحو 360 ألف برميل، وتراجعت مخزونات نواتج التقطير نحو 2.5 مليون برميل.

«أرامكو» السعودية توسع استراتيجيتها السيبرانية لتحصين إمدادات الطاقة الشرق الأوسط

أعلن رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، المهندس أمين الناصر، توسيع استراتيجية الشركة في مجال الأمن السيبراني للتقليل من أيّ تهديدات للإمدادات الثابتة من الطاقة، مؤكداً أن هذا النهج يعد تسخيرا للإمكانات القوية للابتكارات الرقمية.

جاء ذلك خلال فعاليات الدورة الثالثة للمنتدى الدولي للأمن السيبراني، المقام حالياً في الرياض، بمشاركة نخبة من القادة وصنّاع القرار والمديرين التنفيذيين من المنظمات الدولية ذات الصلة بمجال الأمن السيبراني، يمثلون مختلف القطاعات الحكومية والأكاديمية وأبرز الشركات العالمية.

وتأتي مشاركة «أرامكو» السعودية في المنتدى كشريك استراتيجي للتركيز على أهمية العمل الجماعي، ومنح الأمن السيبراني الأولوية القصوى لمجابهة الهجمات الإلكترونية.

وقال المهندس الناصر «إذا نظرنا إلى الطفرات التقنية الجديدة والتطورات الرقمية المتسارعة بما فيها تصاعد استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي والمخاطر المحتملة، يصبح من الضروري التعاون بين جميع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص والمجتمعات لإيجاد حلول تجاه المخاوف الأمنية التي تسبب تهديدات للأعمال والمجتمعات».

وواصل أن المنتدى يمثل فرصة مهمة لمناقشة وتطوير وتكامل المعايير الدولية، والاستفادة من تجارب الآخرين، والتعرّف على أفضل الممارسات في الأمن السيبراني.

وكشف الناصر عن استثمار «أرامكو» في منصات مثل مركز الأمن السيبراني التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يُعد أحد المراكز الفكرية العالمية الرائدة في هذا المجال.

وأفصح أيضاً عن توسيع استراتيجية الشركة في مجال الأمن السيبراني للتقليل من أيّ تهديدات للإمدادات الثابتة من الطاقة، وأن هذا النهج تسخير للإمكانات القوية للابتكارات الرقمية.

وتتبنّى «أرامكو» السعودية تقنيات متقدمة في جميع مرافقها وأعمالها لاستكشاف المهددات السيبرانية في ظل القدرات الهائلة التي أطلقتها الثورة الصناعية الرابعة.

كما أنشأت الشركة برنامج اعتماد الالتزام بضوابط الأمن السيبراني، والذي يهدف إلى ضمان التزام جميع الأطراف الخارجية بمعيار «أرامكو» السعودية للأمن السيبراني، والذي يتطلب من الموردين الذين يتعاملون معها الحصول على شهادة

اعتماد تُجدد كل عامين تضمن مواكبتهم لأي تهديدات سيبرانية محتملة.

وأسّست «أرامكو» السعودية شركة «الحلول السيبرانية» لتقديم مجموعة من خدمات الأمن السيبراني المتخصصة لمساعدة الشركات على حماية عملياتها وبياناتها.

ويُعد المنتدى الدولي للأمن السيبراني فعالية سنوية تنظمها الهيئة الوطنية للأمن السيبراني تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز.

ويمثّل المنتدى إحدى المنصات العالمية التي تجمع نخبة من صناع القرار والرؤساء التنفيذيين، وكبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي أبرز الشركات العالمية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية حول العالم والمهتمة بتطوير الآفاق المعرفية بشأن موضوعات الأمن السيبراني، وبناء أسس التعاون في ظل المتغيرات الجيوسياسية والاستراتيجية المتسارعة، وآفاق تشكيل مستقبل الأمن السيبراني.

مصر: بدء إنتاج الغاز من بئر جديدة شرق المتوسط خلال 3 سنوات

الشرق الأوسط

قال مسؤول مطلع، إن شركة «إيني» الإيطالية للطاقة تتوقع بدء الإنتاج من بئر «غاز أوريون 1- إكس» في شرق المتوسط بمصر باحتياطي قدره 10 تريليونات قدم مكعبة خلال ثلاث سنوات وبتكلفة استثمارية 130 مليون دولار.

وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه، في تصريحات نقلتها «وكالة أنباء العالم العربي»، الأربعاء، إن التقديرات الصادرة عن الشركة بشأن البئر الاستكشافية الواقعة بمنطقة امتياز شمال شرقي حابي البحرية ما زالت أولية.

وأضاف المسؤول أن «إيني» حركت معدات إلى موقع البئر للوصول إلى أعماق أكبر في عملية الاستكشاف مقارنة مع ما قامت به شركات سابقة تولت التنقيب في الموقع.
وأشار المسؤول إلى أن حقوق الاستكشاف في منطقة امتياز شمال شرقي حابي البحرية تتوزع بواقع 70 في المائة لصالح «إيني» و30 في المائة لشركة «إنرجين للنفط والغاز» التي تتخذ من لندن مقرا لها، وتسعى لتقليص حصتها بنسبة 12 في المائة قبل بدء أعمال الحفر.

وقال المسؤول إن الحكومة المصرية توجه استفسارات للشركات النفطية العاملة في البلاد بشأن مستجدات عمليات الإنتاج من الحقول الجديدة في عدة مواقع؛ سعياً منها لوضع خطة تنفيذية سريعة لتعويض ما فقدته البلاد من واردات الغاز، خاصة القادمة من إسرائيل.

كان مجلس الوزراء المصري قال يوم الأحد إن واردات البلاد من الغاز انخفضت إلى الصفر من 800 مليون قدم مكعبة يومياً. وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء في بيان إن انخفاض الواردات، الذي لم يحدد إطاره الزمني، جاء تزامناً مع الزيادة في استهلاك قطاع الكهرباء من الغاز.

وتستقبل مصر الغاز من إسرائيل، وتقوم بتسييله لإعادة تصديره لأوروبا؛ وفقاً لتصريحات مسؤولين مصريين.

«فيتش»: شركات النفط والغاز تواجه عصر تخفيض تصنيفها الائتماني

اقتصاد الشرق

قالت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني (Fitch Ratings) إن أغلب الشركات العاملة في مجالات الوقود الأحفوري قد تمر بحقبة من خفض تصنيفها الائتماني، إذا اتضح أن قدرتها على التأقلم مع مستقبل يتسم بانخفاض الانبعاثات الكربونية أضعف من اللازم.

تتميز شركات النفط والغاز بأنها مُصدرة السندات الأشد عرضة للخطر وفق تحليل أجرته «فيتش»، سعت فيه إلى قياس قدرة الشركات على التعامل مع المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، مثل قوانين الانبعاثات التي تزداد صرامة يوماً بعد يوم.

أوضحت نماذج «فيتش» أن أكثر من خُمس الشركات العالمية في مختلف المناطق والقطاعات عرضة لخطر جوهري يتمثل في خفض التصنيف الائتماني نتيجة ارتفاع مستوى الخطر المرتبط بتغير المناخ خلال العقود المقبلة. وتعمل نصف المؤسسات المصدرة للسندات في قطاع النفط والغاز، بينما اتضح أن شركات الفحم والمرافق أيضاً عرضة لخطر خفض التصنيف الائتماني بوجه خاص.

تدهور كبير في الطلب على النفط بعد الذروة

فضلاً عن ذلك، أكثر من نصف المؤسسات العالمية المُصدرة للسندات المحتمل تعرضها لخفض التصنيف الائتماني بسبب المخاطر المرتبطة بتغير المناخ مصنفة على الدرجة الاستثمارية في الفترة الحالية، بحسب «فيتش»، التي استند تقريرها إلى عينة مكونة من 715 شركة.

توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يبلغ الطلب العالمي على النفط ذروته في العقد الجاري. لكن باحثين آخرين حذروا من إمكانية أن تنقلب الأوضاع في وقت أقرب كثيراً، فبحسب «إنيفيتبُل بوليسي رسبونس» (Inevitable Policy Response)، وهي مجموعة مختصة بالتوقعات استُخدمت البيانات الصادرة عنها في تحليل «فيتش»، ربما نبلغ ذروة الطلب على النفط في عام 2025، بعدها؛ سيهوي الطلب بأكثر من 60% على مدى العقدين ونصف التاليين.

قالت صوفي كوتو، مديرة الحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية للتصنيف الائتماني للشركات في وكالة «فيتش»، في حوار: «إن حجم التدهور المستقبلي في الطلب هائل.. والسؤال المهم حالياً هو ما إذا كانت الشركات المنتجة ستتمكن من التأقلم أم لا».

تراجع أرباح الوقود الأحفوري

تأتي التحذيرات فيما تتجه أغلب شركات قطاع النفط إلى تعزيز نشاطها الرئيسي، بعد أن أفضت الحرب في أوكرانيا إلى أزمة طاقة دفعت أسعارها إلى الارتفاع. واستخدمت شركات النفط الكبرى التدفقات النقدية، التي تضخمت نتيجة الزيادة

المؤقتة في الأسعار، لإثراء المساهمين عبر إعادة شراء الأسهم، والتوسع في القطاعات التي تعمل بها عبر الاستحواذات.

لكن أرباح الوقود الأحفوري الاستثنائية بدأت تظهر دلائل على التراجع. ففي هذا الأسبوع، هبط سعر سهم «بي بي» بعد إعلان نتائج أعمال أقل من توقعات المحللين، نتيجة لانخفاض أرباح الغاز. وأصبح وصول سعر النفط إلى 100 دولار للبرميل، ما تكهن به بعض المحللين قبل شهور قليلة، أمراً مستبعداً في الفترة الحالية.

قال الرئيس التنفيذي المؤقت لـ«بي بي»، موراي أوكينكلوس، يوم الثلاثاء، إن الشركة تتوقع «ارتفاع الأرباح خلال هذا العقد»، وإن الطاقة المتجددة، لا «النفط والغاز»، يجب أن تكون مصدراً لأغلب هذا الارتفاع في الفترة الحالية.

نقاش مستمر داخل وكالات التصنيف

يأمل عدد من أكبر شركات النفط والغاز في العالم أن تتمكن من خفض الانبعاثات في المستقبل عبر استخدام تكنولوجيا احتجاز الكربون التي لم تُطوّر بشكل كامل بعد. مع ذلك؛ تحذّر «فيتش» من أن فرصة بعض شركات القطاع في رسم خطط قابلة للتطبيق لخفض الانبعاثات قد تضيع.

وقالت صوفي كوتو إن بعض المؤسسات المُصدرة للسندات المصنفة من الدرجة الاستثمارية «بدأت الاستثمار في المجالات منخفضة الانبعاثات»، لكن «يجب تسريع وتيرة هذا الاستثمار».

عانى قطاع التصنيف الائتماني حتى الآن لاكتشاف أفضل طريقة لإدراج المخاطر المرتبطة بتغير المناخ في نماذجه، تاركاً المستثمرين في السندات ثابتة العائد -في معظم الأحيان- يستكشفون طريقهم في المشهد الجديد. لكن بحسب «معهد اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي» (IEEFA)، هناك نقاش مستمر داخل أكبر وكالات التصنيف الائتماني.

في حوار حديث، قالت هيزل إيلانغو، محللة تمويل الطاقة المتخصصة في أسواق السندات بالمعهد: «إن ناقوس الخطر يدق منذ شهور».

تأثير مخاطر تغير المناخ على التصنيف الائتماني

وسط الانتقادات المتعلقة بإخفاق وكالات التصنيف الائتماني المتوقع، هناك دلائل على أن المخاطر المرتبطة بتغير المناخ تؤثر على الجدارة الائتمانية.

اكتشف باحثون في البنك المركزي الأوروبي أنه منذ اتفاقية باريس، عانت الشركات الأكثر عرضة لخطر التأقلم مع تغير المناخ تدهوراً أكبر في تصنيفها الائتماني، مقارنة بنظيراتها التي تتأقلم بوتيرة أسرع. وكان التأثير على التصنيف الائتماني في أوروبا أكبر مما حدث في الولايات المتحدة؛ إذ يواصل الاتحاد الأوروبي مساره بقوانين مناخية أشد صرامة.

وأظهر تقرير نشره بنك كندا المركزي في يوليو الماضي أن المستثمرين يدفعون علاوة كبيرة للتحوط ضد العجز عن السداد من جانب الشركات التي تواجه مخاطر عالية قد تسهم في خفض تصنيفها الائتماني (خلال سعيها للتحول في مجال الطاقة). تتراوح العلاوة بين 12 و20 نقطة أساس، كما يدفعون مبالغ تأمين أكبر على السندات طويلة الأجل.

كتب معدو دراسة بنك كندا: «إن الشركات الأفضل استعداداً للتحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات تنخفض لديها تكلفة رأس المال، ومحمية من آثار إجراءات التحول بدرجة أكبر».

وكالات التصنيف الائتماني الأخرى تدرج المخاطر المرتبطة بتغير المناخ بشكل متزايد في نماذجها. فقد قالت «إس أند بي ريتينغز» إنها تعد المخاطر التنظيمية والإجرائية العنصر الأكثر أهمية في جدارة الشركة الائتمانية، وإن التبعات المادية للأحوال الجوية المتطرفة سببت خفضاً للتصنيف الائتماني.

تحالفات دولية جديدة

في غضون ذلك، تتكون تحالفات دولية للمطالبة بخفض كبير في إنتاج الوقود الأحفوري، ويُنتظر أن يصبح الموضوع محوراً أساسياً للنقاش خلال قمة المناخ «كوب 28» في دبي.

ويُعد «تحالف الطموح العالي» (High Ambition Coalition)، المُكون من جزر مارشال والنمسا وفرنسا وأعضاء آخرين، هو أحدث موجهي تلك الدعوات باسم مكافحة تغير المناخ.

وقال التحالف في بيان: «إن الوقود الأحفوري هو أصل هذه الأزمة. لا بد أن نتخلى تدريجياً عن مصادر التمويل العام العالمية لتطوير الوقود الأحفوري وتوليد الكهرباء باستخدامه».

الهند تخفض واردات النفط الروسي المنقولة بحراً لصيانة المصافي

اقتصاد الشرق

خفضت الهند واردات النفط الخام الوافدة من روسيا خلال شهر أكتوبر الماضي، بسبب أعمال الصيانة الموجودة بواحدة من شركات التكرير في البلاد، وفقاً لبيانات شركة «كبلر» (Kpler).

أظهرت البيانات أن شحنات روسيا إلى الهند (أكبر وجهة شراء لواردات النفط الخام الروسية المنقولة بحراً) تراجعت إلى متوسط 1.58 مليون برميل يومياً الشهر الماضي، بانخفاض 11% مقارنة بسبتمبر السابق. كما اشترت شركة «ريلاينس إندستريز» (Reliance Industries) أقل كمية من النفط الخام منذ سبتمبر 2022 خلال الشهر الماضي، بسبب الصيانة المجدولة في عدة وحدات بمصنع جامناغار التابع لها.

أصبحت الهند والصين من كبار مشتري النفط الخام الروسي بمختلف أنواعه، بعدما تجنبت عدة دول متقدمة شراءه بسبب الحرب في أوكرانيا، كما تتطلع الهند إلى الاستفادة من النفط الروسي الرخيص لتعزيز هوامش التكرير.

صعود واردات النفط الخام

مع ذلك، قد لا يستمر هذا الانخفاض مطولاً، حيث يُتوقع ارتفاع الواردات الروسية هذا الشهر إلى حوالي 1.8 مليون برميل يومياً، وفقاً لفيكتور كاتونا، كبير محللي النفط الخام في شركة «كبلر».

خلال أكتوبر الماضي، صعدت الواردات الإجمالية إلى الهند من مختلف الوجهات بنسبة 6% إلى 4.4 مليون برميل يومياً، بعدما انتهت عدة المصافي من أعمال الصيانة المجدولة فيها. كما تضاعفت الواردات من السعودية تقريباً مع تعديل شركات التكرير الحكومية أحجام مشترياتها الشهرية من المملكة للوفاء بالتزامات الشراء السنوية بموجب صفقات محددة المدة، وتجاوزت إجمالي الشحنات الوافدة من العراق.

وفي الأيام الثلاثة الأولى من الشهر الجاري فقط، ستكون هناك 10 ناقلات روسية تنقل 11 مليون برميل من المقرر تسليمها، بحسب كاتونا.

وزير هندي: الطاقة المتجددة العالمية تلبي 90% من الكهرباء بحلول 2050

أسماء السعداوي

الطاقة

يشهد دور الطاقة المتجددة العالمية في تلبية احتياجات الكهرباء تناميًا ملحوظًا حول أرجاء العالم، في ظل سعي الدول إلى تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز إمكاناتها في هذا الجانب، بما يحقق استقلالية الموارد وموثوقيتها.

وفي ظل هذا النمو، توقع وزير الطاقة الجديدة والمتجددة الهندي راج كومار سينغ، أن الطاقة المتجددة العالمية ستوفر 65% من احتياجات الكهرباء بحلول عام 2030، لترتفع النسبة إلى 90% بحلول منتصف القرن في عام 2050.

وقال الوزير خلال حضوره الاجتماع السادس للتحالف الدولي للطاقة الشمسية مساء 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، إن قمة مجموعة العشرين الأخيرة التي استضافتها العاصمة نيودلهي قد أكدت الحاجة الماسة للتحول إلى موارد الطاقة النظيفة، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأشار إلى هدف زيادة قدرات الطاقة المتجددة العالمية 3 أضعاف بحلول عام 2030، اتساقًا مع الأهداف والسياسات الموضوعة، وزيادة الطموحات لتشمل تقنيات الحياد الكربوني وخفض الانبعاثات، واعتماد المزيد من تسهيلات التمويل وتقاسم المخاطر في القطاع، بحسب تقرير نشره موقع «بيزنس ستاندرد» (business-standard).

وحذر سينغ من أن نحو 80% من سكان العالم يعيشون في دول تعتمد على واردات الوقود الأحفوري، أي ما يصل إلى 6 مليارات نسمة.

الطاقة المتجددة حتى 2050

وجّه وزير الطاقة الجديدة والمتجددة في الهند راج كومار سينغ، الدعوة إلى الدول الأعضاء بالتحالف الدولي للطاقة الشمسية والمنظمات الشريكة والأخرى، لاستعمال الطاقة المتجددة بوصفها محفزًا لتحول الطاقة.

وقال: «كانت رؤيتنا عند إنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية هو توفير عالم مستدام عبر اعتماد حلول الطاقة الشمسية».

وأضاف سينغ، الذي يشغل -أيضًا- منصب رئيس التحالف: «دعونا نتعامل مع هذه الدورة بإحساس الواجب والهدف والتفاؤل.. إنني على ثقة بأنه بمقدورنا معًا الارتقاء إلى مستوى تحديات تغير المناخ».

وفي السياق ذاته، قالت الرئيسة المشاركة للتحالف سكرتيرة الدولة لشؤون التنمية والفرانكفونية والشراكات الدولية كريسولا زاخاروبولو، إن التحالف الدولي للطاقة الشمسية بوصفه مبادرة حاسمة لمكافحة تغير المناخ حقق تقدمًا تجاه كونه منظمة تركز على الكفاءة والنتائج، ويشارك بفاعلية في تنفيذ برامجه على النطاق العالمي، وهو ما يؤثر بصورة كبيرة في مشهد الطاقة الشمسية العالمي.

استثمارات الطاقة المتجددة العالمية

قال المدير العام للتحالف الدولي للطاقة الشمسية آجاي ماثور، إن ما يبعث على التفاؤل هو أن الاستثمار في الطاقة النظيفة شهد معدل نمو سنويًا جديرًا بالثناء قدره 12% منذ عام 2020، بدعم كبير من مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

إلا أنه حذّر من أن تلك الزيادة في الاستثمارات تتركز بصورة رئيسة في يد دول قليلة، وهو ما يترك الكثير من الدول النامية -خاصة في قارة أفريقيا- تعاني قصورًا.

وفي هذا الصدد، انخفضت استثمارات الطاقة المتجددة خلال الربع الثالث من هذا العام (2023)، نتيجة تراجع شهية المستثمرين بسبب عدم اليقين الناجم عن القفزة بتكاليف التصنيع وصعود أسعار المواد الخام وارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يؤثر سلبًا في أرباح الشركات.

وبأسرع وتيرة على الإطلاق، هربت أموال بقيمة 1.4 مليار دولار من استثمارات الطاقة المتجددة العالمية خلال الربع الممتد من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول (2023)، بحسب بيانات شركة «إل إس إي جي ليبر» (LSEG Lipper).

يُقارن ذلك بإضافة 3.36 مليار دولار خلال النصف الأول من 2023، بحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، الذي اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتراجع إجمالي قيمة الأصول المُدارة باستثمارات الطاقة المتجددة حاليًا إلى 65.4 مليار دولار، بنسبة 23% مقارنة بنهاية شهر يونيو/حزيران 2023.
كما سجلت أسهم شركات الطاقة المتجددة عمليات بيع قوية خلال الأشهر الأخيرة، مقارنةً بنظيرتها العاملة بمصادر الوقود الأحفوري، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.

وانخفض مؤشر الطاقة النظيفة العالمي «إس آند بي»، الذي يضم أكبر 100 شركة طاقة متجددة، بنسبة 30%، خلال العام 2023.

وهوت -أيضًا- أسعار أسهم شركات مثل أورستد (Orsted) الدنماركية أكبر مطور لمزارع الرياح البحرية في العالم، ورائدة صناعة الألواح الشمسية فيرست سولار (First Solar) الأميركية، وذلك خلال الشهور الماضية أيضًا.

شكراً